مما شاع شذوذه عند النحويين
دراسة وتثبت

د. أحمد جمعة محمود حبيب الهيتي
جامعة الأنبار- كلية العلوم الإسلامية

١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨ م

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وأصحابه ومن والاه،

وبعد :

فإن مما ألفه الدارسون في علوم العربية جميعها أن يجدوا أحكاما يصدرها النحويون بالشذوذ على بعض القضايا والاستعمالات ، وكون هذه الأحكام تصدر ممن يشار إليهم بالبنان من علمائنا شاع في أوساط طلبة النحو شذوذ كثير من الاستعمالات التي وجد في أغلبها خلاف ما أشيع عنها ، ولأجل التحقق من بعض هذه الأحكام رأيت أن اقف على بعض تلك الأحكام لتكون أنموذجا لمن يريد التوسع ، ولتكون مسائل البحث الذي عقدت العزم بعد التوكل على الله تعالى على القيام به ، قضت المسائل التي انتقيتها أن يسمى البحث : (مما شاع شذوذه عند النحويين ، دراسة و تثبت) ، وجعلت الدراسة بهذه الصفة ليكون البحث فيها مبنيا على التحقق من صحة إطلاق حكم الشاذ على بعض المسائل والاستعمالات ، ولأن حاجتي في الوقت الحاضر إلى بحث للترقية لم أتناول المسائل التي حكم بشذوذها جميعها ، فاخترت بعضها لتكون أمثلة على ما شاع شذوذه ، وكان الحكم بشذوذ كسر نون جمع المذكر السالم أولى المسائل التي وقفت عندها ثم ما شاع من شذوذ تعدية بعض الأفعال بنفسها ، نحو (دخلت الدار) ، بعدها بحثت ما عرف من شذوذ لحذف حرف الجر في تعدية بعض الأفعال بنفسها، نحو (أستغفر الله ذنبا) ، ثم وقفت عند المثل العربي الذي يحكم بعض النحويين بشذوذه وهو قول بعض العرب

(عسى الغوير أبؤسا) ، ووقفت على نداء الضمير الذي عرف شذوذه عند كثير من النحاة ، ومما تم الوقوف عنده : عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ، وهو ما ألف شذوذه الدارسون عند النحاة أيضا ، وآخر مسألة وقفت عندها كانت (الفصل بين الجار

والمجرور) بوصفها مسألة شاع عند كثير من النحاة شذوذها ، وقد كانت طريقة البحث بان يعرض رأي من يقول بشذوذ ما أقف عنده ثم يعرض ما يعاكس ذلك الرأي إن وجد ، وهو ما بدا لي أنه كثير ؛ إذ لم يكن ثمة اتفاق على كثير أو غالب ما شاع شذوذه عند النحويين ، لما ثبت من أن هذا الذي عد شاذا كانت استعمالات العربي تعرفه ويألفها في لغته ، وختمت البحث بذكر ما وجدته في هذا البحث من نتائج معتمدا على مصادر وكتب نحوية ولغوية أعانتني كثيرا على التحقق من ذلك فأرجو أن أكون قد وفقت في بحثي هذا والله ولي التوفيق

الباحث

١ . شذوذ كسر نون جمع المذكر السالم :

وهذا ما يشيع بين دارسي اللغة لما عرفوه على سبيل المثال من ابن عقيل الذي يجزم به فيقول : " حق نون الجمع وما الحق به الفتح وقد يكسر شذوذا ومنه قوله :(١)

عرفنا جعفرا وبني أبيه وأنكرنا زعانف آخرين

وقوله:(٢)

أكل الدهر حل وارتحال أما يبقي على ولا يقيني

وماذا تبتغي الشعراء مني وقد جاوزت حد الأربعين

وليس كسرها لغة ، خلافا لمن زعم ذلك."(٣) ووقفة ابن عقيل هذه جاءت وهو يشرح قول ابن مالك (٤):

ونون مجوع وما به التحق فافتح وقل من بكسره نطق

وابن مالك فسر قلة الكسر بأنها لغة، وهو ما نص عليه في كافيته(٥) التي جاء فيها :

والنون في جمع له فتح وفي تثنية كسر وعكس قد يفي

وفي شرحه لهذا البيت يقول ابن مالك نفسه:" ونون الجمع الذي على حد المثنى والمحمول عليه مفتوحة، وكسرها لغة "(٦)ثم جاء بالشاهد الأول الذي ذكره ابن عقيل ومن يقرأ في أسرار العربية يجد أن الفتح في الجمع والكسر في المثنى لهما أسبابهما التي حدت العرب إلى الفتح في هذا أو الكسر في ذلك ، فابن الأنباري وقف عند ذلك فقال : " فإن قيل فلم كسروا نون التثنية وفتحوا نون الجمع قيل للفرق بينهما مع تباين صيغتيهما فإن قيل وما الحاجة إلى الفرق بينهما مع تباين صيغتيهما قيل لأنهم لو لم

يكسروا نون التثنية ويفتحوا نون الجمع لالتبس جمع المقصور في حالة الجر والنصب بتثنية الصحيح ألا ترى أنك تقول في جمع مصطفى رأيت المصطفين الأخيار فلفظ مصطفين كلفظ زيدين فلو لم يكسروا نون التثنية ويفتحوا نون الجمع لالتبس هذا الجمع بهذه التثنية فإن قيل فهلا عكسوا ففتحوا نون التثنية وكسروا نون الجمع وكان الفرق حاصلا قيل لثلاثة أوجه الوجه الأول أن نون التثنية تقع بعد ألف أو ياء مفتوح ما قبلها فلم يستثقلوا فيها الكسرة وأما نون الجمع فإنها تقع بعد واو مضموم ما قبلها أو ياء مكسور ما قبلها فاختاروا لها الفتحة لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة والياء والكسرة و لو عكسوا ذلك لأدى ذلك إلى الاستثقال إما لتوالي الأجناس وأما للخروج من ضم إلى كسر والوجه الثاني أن التثنية قبل الجمع والأصل في التقاء الساكنين الكسر فحركت نون التثنية بما وجب لها في الأصل وفتحت نون الجمع لأن الفتح أخف من الضم والوجه الثالث أن الجمع أثقل من التثنية والكسر أثقل من الفتح فأعطوا الأخف الأثقل والأثقل الأخف ليعادلوا بينهما "(٧) و هذه الأسباب التي ذكرت عرضها ابن جني وهو يقول: "وحركة نون التثنية كسرة وحركة نون الجمع الذي على حد التثنية فتحة وكلتاهما متحركة بالتقاء الساكنين . وخالفوا الحركة للفرق بين التثنية والجمع وكانت نون التثنية أولى بالكسر من نون الجمع لأنها قبلها ألف وهي خفيفة والكسرة ثقيلة فاعتدلا،وقبل نون الجمع واو وهي ثقيلة ففتحوا النون ليعتدل الأمر"(٨) وعلى ما ذكر من كلام لابن جني وابن الأنباري يتبين أن الفتح والكسر في نون الجمع تابع لقبول العرب في النطق ، فمن لم يثقل عليه الكسر فيها كسرها ، لهذا أيد كثير من النحويين ما جزم به ابن مالك من أن الكسر لغة وليس شذوذا ، وإن احتمل هو نفسه جواز الكسر في شرح التسهيل(٩)، ومن هؤلاء النحويين الأشموني (١٠) ، ومثله الصبان الذي أيد أن الكسر لغة حيث يقول في حاشيته على شرح الأشموني: "(قوله لغة) أي لا ضرورة كما قيل به،(قوله وجزم به) أي بكونه لغة، وهذا هو الراجح "(١١)

فإطلاق الشذوذ على كسر نون الجمع ليس مسلما به في كل حالاته الإعرابية ، كما أن جعله لغة من غير تحديد للحالة الإعرابية التي يكون فيها ليس مسلما به أيضا ؛ إذ إن الذي وجده الباحث أن الكسر يكون شاذا في حالة الرفع فقط، وهذا ما يشير إليه ابن هشام حيث يقول: " ولم تكسر النون بعد الواو في نثر ولا شعر لعدم التجانس " (١٢) .ومثله ما ذكره الخضري في حاشيته على ابن عقيل متعقبا كلامه السابق حيث يقول : " قوله وقل من بكسره نطق ، أي مع الياء ولم يسمع مع الواو لمزيد الثقل " (١٣) ، فالكسر جائز وليس شاذا في النصب والجر ، وشذوذه في الرفع حقيقة وليس جائزا كما يفهم من كلام ابن مالك وغيره ممن أطلقوا أن كل كسر لغة، ومما يدل على ذلك أن الشواهد التي ساقها هو وغيره بكسر النون والتي مر ذكرها كانت في حالتي الجر والنصب فقط والله أعلم

٢. ذهبت الشام ودخلت البيت:

ذهب إلى (الشام) و (دخل) إلى (البيت) من غير حرف جر شاذ ،و قد قال بشذوذه جماعة من النحاة كان سيبويه في مقدمتهم حيث قال :" وقد قال بعضهم : ذهبت الشام ،يشبهه بالمبهم ،إذا كان مكانا يقع عليه المكان و المذهب ، وهو شاذ لأنه ليس في ذهب دليل على الشام و فيه دليل على المذهب و المكان ،و مثل ذهبت الشام :(دخلت البيت)"(١٤) ، و أما المبرد فإنه قال :" فأما دخلت البيت فإن البيت مفعول به تقول :البيت دخلته ،فإن قلت فقد أقول :دخلت فيه ،قيل:هذا كقولك :عبد الله نصحت له و نصحته ، خشنت صدره وخشنت بصدره ،فتعديه إن شئت بحرف و إن شئت أوصلت الفعل.....ألا ترى أن (دخلت)إنما هو عمل فعلته وأوصلته إلى الدار لا يمتنع منه أما مثل الدار تقول: دخلت المسجد و دخلت البيت قال الله عز وجل: {لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِن شَاء اللَّهُ آمِنِين}(١٥) فهو في التعدي كقولك عمرت الدار وهدمت الدار وأوصلت الدار لأنه فعل وصل منك إليها مثل ضربت زيدا"(١٦)فكلام المبرد ينص على أن الشام والدار منصوبان على المفعولية و لا شذوذ في المسألة إلا أن الرضي الاستراباذي ذكر ما يؤيد كلام سيبويه في أنهما منصوبان على الظرفية شذوذا حيث يقول :" اعلم أن دخلت و سكنت ونزلت تنصب على الظرفية كل مكان دخلت عليه مبهما كان أو لا نحو دخلت الدار و نزلت الخان و سكنت الغرفة وذلك لكثرة استعمال هذه الأفعال الثلاثة فحذف حرف الجر أعني (في) معها في غير المبهم أيضاَ وانتصاب ما بعده على الظرفية عند سيبويه ، وقال الجرمي(١٧) : دخلت متعد فما بعده مفعول به لا مفعول فيه ، والأصح أنه لازم ألا ترى أن غير الأمكنة بعد (دخلت) يلزمها في نحو: دخلت الأمر ودخلت في مذهب فلان ،وكثيراَ ما يستعمل (في) مع الأمكنة أيضا بعده نحو: دخلت في البلد وكذا نحو : قوله تعالى : {وَسَكَنتُمْ فِي مَسَاكِنِ الَّذِينَ ظَلَمُواْ

أَنفُسَهُم}(١٨) وأما نحو : ذهبت الشام فانتصاب (الشام) على الظرفية اتفاقا لأن ذهب لازم وهو شاذ ".(١٩) وقد ألزم أبو حيان تعدية هذه الأفعال بالحرف وعد غير ذلك شذوذاَ فقال : "وقد ينحذف الحرف شذوذاَ نحو: لقضاني يريد لقضى علي أو لكثرة الاستعمال نحو: دخلت الدار فيقاس عليه دخلت البلد والبيت ، وإن لم يكثر ولم يقس عليه نحو: ذهبت الشام ، وتوجهت مكة."(٢٠) وثمة رأي آخر يذكره ابن هشام بقوله :" نحو: دخلت الدار وسكنت البيت ، فانتصابهما إنما هو على التوسع بإسقاط الخافض لا على الظرفية ، فإنه لا يطرد تعدي الأفعال إلى الدار والبيت على معنى (في) لا تقول : صليت الدار ولا نمت البيت."(٢١)

وقد فصل هذا الاستعمال ابن عقيل في قوله : "واحترز بقوله : (باطراد)من نحو : (دخلت البيت) وسكنت الدار وذهبت الشام فإن كل واحد في البيت والدار والشام متضمن معنى (في) ولكن تضمنه معنى (في) ليس مطرداَ؛لأن أسماء المكان المختصة لا يجوز حذف (في) معها ، فليس البيت والدار والشام في المثل منصوبة على الظرفية ، وإنما هي منصوبة على التشبيه بالمفعول به لأن الظرف هو ما تضمن معنى (في) باطراد وهذه متضمنة معنى (في) لا باطراد."(٢٢) أما الأشموني فقد عد (ذهبت الشام) مما حذف حرف الجر فيه نقلا لا قياسا مطرداَ حيث قال : "وحذف حرف الجر في غير (أنّ وأن) فإنما يحذف (نقلا) لا قياسا مطرداَ وذلك على نوعين :الأول وارد في السعة نحو:شكرته ونصحته ، وذهبت الشام."(٢٣) وفي تفسير هذا القول يقول الصبان : "قوله : (ذهبت الشام) الحذف مع ذهب خاص بالشام فإن ذكر غير الشام لم يحذف حرف الجر اختيارا فلا يقال ذهبت المسجد أو الدار بخلاف دخل ... وكلام الشارح يفيد أن الشام مفعول به وقيل إنه منصوب على الظرفية شذوذاَ لأن اطراد الظرفية المكانية في المكان المبهم وكذا الخلاف في المنصوب بـ دخلت "(٢٤) وقد شرح الخضري قول ابن عقيل أيضا فقال: "قوله(نحو: دخلت البيت) أي مما سمع انتصابه بالواقع فيه وهو اسم مكان مختص فإنه لا ينصب إلا بما سمع معه وهو دخلت وسكنت ونزلت فلا يقال نمت

البيت مثلا ، لكن في ذكره ذهبت الشام نظر ؛لأنه على معنى إلى لا (في) فهو نصب بحذف الخافض توسعا َلأن الذهاب لم يقع في الشام بل في طريقها إليه وكذا توجهت مكة فلا يأتي فيه قول الجمهور إنه ظرف حقيقة لأنه ليس مما نحن فيه فتأمل."(٢٥)

ومن عرض هذه الآراء نرى أن توجيه هذه الحالة على أنه منصوب على التوسع بنصب الخافض هو الصحيح (إن شاء الله) وهو ما ذكره ابن هشام كما قلنا ، ونرد على ما قاله سيبويه والرضي وأبو حيان والصبان بأنها منصوبة على الظرفية بما ذكره ابن هشام حيث قال "انتصابهما إنما هو على التوسع بإسقاط الخافض لا على الظرفية فإنه لا يطرد تعدي الأفعال إلى الدار والبيت على معنى (في) لا تقول : صليت الدار ولا نمت البيت." (٢٦)أماما ذكره المبرد من أنها منصوبة على المفعولية وتبعه الجرمي والأشموني فيه ، فإنه مردود؛ لأن المفعول به ما وقع عليه الفعل لا فيه ، والذهاب لم يقع على الشام ، والدخول لم يقع على البيت إنما فيهما وما قاله ابن عقيل في أنها منصوبة على التشبيه بالمفعول به فإنه مردود من جهة أن المشبه لا بد من أن يحمل أغلب صفات المشبه به فهو يعني وقوع الفعل عليه وهذا لا يصح فيها أيضا. فما ذهبت إليه على أنه منصوب بنصب الخافض يأتي من أن الحرف المحذوف يتضمنه المعنى وإن حذف لفظاَ، فأثره ما زال موجودا في الجملة وإن حذف، والله أعلم .

٣. حذف حرف الجر في بعض الأفعال :

إن الذي يقاس عليه من حذف لحرف الجر هو مع (أن) المشددة و(أن) وما ورد في غير هاذين الموضعين في بعض الأفعال قليل لا يقاس عليه ، وسنعرض كلام النحاة الذين تكلموا فيه لنعرف توجيههم في هذه الحالة ، ونبدأ بسيبويه حيث قال : " وإنما فصل هذا أنها أفعال توصل بحروف الإضافة فتقول :اخترت كلاما من الرجال وسميته بفلان كما تقول : عرفته بهذه العلامة وأوضحته بها واستغفر الله من ذلك ، فلما حذف حرف الجر عمل الفعل ومثل ذلك قول المتلمس :

آليت حب العراق الدهر أطعمه والحب يأكله في القرية السوس

يريد : على حب العراق . وكما تقول : نبئت زيداً يقول : ذاك ، أي عن زيد ... وليست استغفر الله ذنبا وأمرتك الخير أكثر في كلامهم جميعا وإنما يتكلم بها بعضهم." (٢٧)

وقد تكلم المبرد على هذه الحالة وما ذكرنا في الحالة السابقة حيث قال : "هذا كقولك نصحت له ونصحته ، وخشنت صدره وخشنت بصدره، فتعديه إن شئت بحرف وإن شئت أوصلت الفعل كما تقول : نبئت زيداً يقول ذاك : ونبئت عن زيد فيكون نبئت زيداً مثل أعلمت زيدا ونبئت عن زيد مثل خبرت عن زيد."(٢٨) وقد تحدث ابن السراج عن هذه الحالة في قوله: "ضرب زيد ظهره وبطنه والمعنى حرف الجر وهو (في) ولكنهم حذفوه ، قال وأجازوا هذا كما أجازوا دخلت البيت وإنما معناه دخلت في البيت والعامل فيه الفعل وليس انتصابه هنا انتصاب الظرف، قال : ولم يجيزوا حذف حرف الجر في غير السهل والجبل والظهر والبطن ، ونظير هذا في حذف حرف الجر نبئت زيدا تريد : عن زيد ، وزعم الخليل أنهم يقولون :مطرنا الزرع والضرع ، وإن شئت رفعت على البدل على أن تصيره بمنزلة أجمعين توكيدا."(٢٩) ولم يطلق ابن يعيش هذا الحذف بل حده بحدود فقال : " لو قلت :عجبت زيداً أو مررت جعفرا أو ذهبت محمدا لم يجز ذلك لضعف هذه الأفعال في العرف والاستعمال عن إفضائها إلى هذه الأسماء على أن ابن الأعرابي قد حكى عنهم مررت زيدا كأنه أعمله بحسب اقتضائه ولم ينظر إلى الضعف وهو قليل شاذ وأنشدوا :

تمرون الديار ولم تعوجوا كلامكم علي إذا حرام "(٣٠)

ولم يجوّز ابن عصفور هذه الحالة إلا فيما عدّه ضرورة بقوله : " وإن كان المفعول خلاف ذلك ،أي (أنّ وأن) مع صلتها ، لم يجز حذفه إلا حيث سمع قالوا: (فرقته وفزعته) أو في ضرورة نحو قوله:

تمرون الديار ولم تعوجوا كلامكم علي إذا حرام

أي : الديار ." (٣١)

وقال ابن مالك : "ولا يجوز حذفه من غيرهما فلا يقال : (عجبت قعود عمرو) فإن ورد الحذف مع غير (أنّ) و(أن) عدّ نادرا ولم يقس عليه إلا أن يكون من الأفعال التي جمع لها التعدي واللزوم كثيرا مع اتفاق المعنى ، كما سيأتي بيان ذلك إن شاء الله تعالى، ومذهب الخليل والكسائي في (أن) و (أن) إنهما في محل جر بعد حرف الجر ."(٣٢) وقد عد أبو حيان هذه المسالة ضرورة فقال : "وقولهم تمرون الديار ، ولقضاني ، وفرشتني ضرورة شعر لا يقاس عليه ."(٣٣)، وقد قسم ابن هشام حذف حرف الجر على ثلاثة أقسام ، فقال : " وقد يحذف وينصب المجرور وهو ثلاثة أقسام : سماعي جائز في الكلام المنثور ، نحو : نصحته وشكرته والأكثر ذكر اللام نحو (ونصحت لكم)(٣٤) و(أن اشكر لي)(٣٥) و سماعي خاص في الشعر كقوله : كما عسل الطريق الثعلب و قوله: آليت حب العراق اليوم أطعمه ، أي في الطريق وعلى حب العراق و قياسي وذلك في (أنّ،و أن)"(٣٦) و أكثر ما جاء مفصلا لهذه الحالة ما ذكر في شرح ابن عقيل حيث قال :"وقد يحذف حرف الجر فيصل إلى مفعوله بنفسه ... ومذهب الجمهور أنه لا ينقاس حذف حرف الجر مع غير (أنّ) و(أن) بل يقتصر على السماع ، وذهب أبو الحسن علي بن سلمان البغدادي وهو الأخفش الصغير إلى أنه يجوز الحذف مع غيرهما قياساً ، بشرط تعيين الحرف ومكان الحذف ، نحو: (بريت القلم بالسكين) ويجوز عنده حذف الباء فتقول : (بريت القلم السكين) فإن لم يتعين الحرف

لم يجز الحذف ، نحو: (بريت القلم بالسكين) فجوز عنده حذف (في) لأنه لا يدري حينئذ: هل التقدير (رغبت عن زيد) أو(في زيد) وكذلك لم يتعين فكان الحذف لم يجز نحو : (اخترت القوم من بني تميم) فلا يجوز الحذف ;فلا تقول: (اخترت القوم بني تميم);إذ لا يدرى : هل الأصل (اخترت القوم من بني تميم)أو(اخترت من القوم بني تميم)." (٣٧) وإلى عد هذا الحذف من ضرورات الشعر ذهب الأشموني حيث يقول:"والثاني مخصوص بالضرورة"(٣٨)، وقد تكلم السيوطي على هذه الحالة فقال:" وما سمع نصبه : الطريق قال : كما عسل الطريق الثعلب . أي في الطريق وهو ضرورة كقوله : قالا خيمتي أم معبد ، أي في خيمتي وذهب بعضهم إلى انتصاب الطريق ظرفا جوز في الاختيار وأنه مشهور في كلام العرب ومقيس."(٣٩) ، وقد شرح الخضري قول ابن عقيل فقال:" قوله فيصل إلى مفعوله أي فينصب وجوبا، ونصبه عند البصريين الفعل؛ فقولهم منصوب بنزع الخافض أي عنده وعند الكوفيين إذ النزع هو الناصب، فالباء للآلة ." (٤٠)

و أرى أن ما ذهب إليه الكوفيون هو الأولى بالصحة ، فإن هذه الأمثلة مطابقة لأمثلة الحالة السابقة ، أما ما اعترض فيه لأن بعض الأفعال لا يمكن نزع الخافض معها فأقول: إن هذه الأفعال وإن يتغير معناها بتغير الحرف الذي يعديها إلا أن مناسبة الكلام تخصص المعنى و تجعل من حذف الحرف فيه جائزا..

٤ . عسى الغوير أبؤسا :-

إن المشهور في أفعال المقاربة أن يكون خبرها جملة فعلية فعلها مضارع ، لكن هذا المثال(٤١) شاذ عند بعض النحاة لأن الخبر فيه جاء مفرداً . ومن الذين عدوه شاذا

سيبويه حيث يفهم ذلك من قوله:"كما أن لدن مع غدوة لها حال ليست في غيرها من الأسماء ، وكما أن عسى لها في قولهم(عسى الغوير أبؤسا) حال لا تكون سائر الأشياء ."(٤٢) غير أن المبرد أجاز ذلك قياساً لها على (كان) إذ يقول:"(عسى الغوير أبؤسا)إنما كان التقدير (عسى الغوير أن يكون أبؤسا)لأن عسى إنما خبرها الفعل مع (أن) أو الفعل مجرداً و لكن لما وضع القائل الاسم في موضع الفعل كان حقه النصب لأن (عسى) فعل و اسمها فاعلها و خبرها مفعولها ألا ترى أنك تقول :كان زيد ينطلق ،فموضوعه نصب فإن قلت (منطلقاً) لم يكن إلا نصباً."(٤٣)، لكن ابن برهان العكبري وافق سيبويه فنص على شذوذه فقال :"و لا يقال على المثل غيره، ذلك قولهم عسى الغوير أبؤسا"(٤٤) في حين يذكر ابن يعيش أن هذه الحالة لغة من لغات العرب حيث قال :"ومن كلام العرب : كاد النعام يطير وهي ترفع الاسم و تنصب الخبر حملاً لها على (كان) لدخولها على المبتدأ والخبر وإفادة معناها في الخبر واشترطوا أن يكون الخبر فعلا لأنهم أرادوا قرب وقوعه في الحال، و أن تصرف الكلام إلى الاستقبال فلم يأتوا بها لتدافع المعنيين، ولما كان الخبر فعلا محضاً مجرداً من أن قدروه باسم الفاعل ؛ لأن الفعل يقع في الخبر موقع اسم فاعل نحو: زيد يقوم، والمراد قائم ودل على أنه منصوب قول الشاعر، و أبت إلى فهم و ما كدت آئباً ،كما دل قولهم : (عسى الغوير أبؤسا) على أن أبؤسا نصب."(٤٥) ووصف ابن عصفور هذه الحالة بأنها نادرة فقال:"ولا تقع الأسماء موقع أخبار عن هذه الأفعال و إن كان هذا هو الأصل إلا في نادر كلام نحو قولهم :(عسى الغوير أبؤسا)"(٤٦) ومن الذين عد هذه المسألة شذوذاً ابن مالك بقوله :" الأفعال التي تسمى أفعال المقاربة مساوية لـ (كان) وأخواتها في النقصان واقتضاء اسم مرفوع و خبر منصوب إلا أن الخبر هنا شذَّ وروده اسما منصوباً أو من جملة اسمية مصدرة بإذا، وإنما اطرد مجيء خبرها فعلاً مضارعاً، فمن ورود الخبر اسماً منصوباً قول الراجز:

أكثرت في العذل ملحاً دائماً لا تكثرن إني عسيت صائماً

و منه قول الزباء : عسى الغوير أبؤسا." (٤٧)

وقد ذكره أبو حيان على أنه لغة من لغات العرب حيث يقول :" و من العرب من يجعلها في معنى كان، فيقول : عسى زيد قائماً... إن ذلك لغة ولا يحفظ البصريون رفع الاسمين بعد عسى ولا التصريح بالخبر منصوباً إلا في ضرورة أو فيما جاء في المثل من قولهم :(عسى الغوير أبؤسا) و قد أولوه."(٤٨)، وقد ذهب ابن هشام إلى رأي ذكره عن هذا المثال فقال :" و قولهم في المثل (عسى الغوير أبؤسا) كذا قالوا، والصواب أنهما مما حذف فيه الخبر أن يكون أبؤسا "(٤٩)، وهو بهذا ذهب إلى ما ذهب إليه المبرد كما قلنا سابقاً . إلا أنه قال في موضع آخر:" إن خبرهن يجب كونه جملة ، وشذ مجيئه مفرداً بعد كاد وعسى ، كقوله: فأبت إلى فهم وما كدت آيبا

وقولهم :(عسى الغوير أبؤسا). "(٥٠) ،

أما ابن عقيل فإنه لم يذكر هذا المثال وإنما ذكر أبياتا تؤكد الحالة هذه الحالة ، وقد عدها من النادر حيث قال:" وندر مجيئه اسما بعد عسى وكاد كقوله :

فأبت إلى فهم وما كدت آئبا وكم مثلها فارقتها وهي تصفر "(٥١)

وأرى أن ما ذهب إليه المبرد ومن تبعه هو الصواب؛ إذ إنهم أخرجوا هذا المثال من الشذوذ الذي اشتهر عنه، فقد ذهبوا إلى أن المنصوب نصبته (كان) المحذوفة هي واسمها. وهذا الحذف مطرد جائز. فليس في المثال شذوذ كما قال بعض النحاة ولاسيما أن ثمة من النحاة من ذكر أن هذه لغة عرفها العرب كما ذكر ابن يعيش وغيره .

٥ . نداء الضمير :

لقد شذ عند العرب نداء المضمر، ونبه على ذلك جماعة من النحاة ومنهم سيبويه بقوله : " زعم الخليل _ رحمه الله _ أنه سمع بعض العرب يقول : يا أنت، فزعم

أنهم جعلوه موضع المفرد، إن شئت قلت (يا) فكان بمنزلة يا زيد ثم تقول:إيّاك أي إياك أعني هذا قول الخليل _رحمه الله _ في الوجهين. "(٥٢) وذكر ابن هشام شذوذه أيضا فقال:" والمضمر، نداؤه شاذ، ويأتي على صيغتي المنصوب والمرفوع كقول بعضهم : يا إياك قد كفيتك ، وقو ل الآخر : يا أبجر ابن أبجر يا أنتا ."(٥٣)، ونداء الضمير ممنوع عند الأشموني وهو ما صححه مطلقا.(٥٤) وقد جوز عبد القادر البغدادي ذلك، فقال : " إن المضمر لو وقع منادى جاز نظرا إلى المظهر فإن المظهر بصورة الرفع والضمير ضمير رفع ."(٥٥) وقد وضح الصبان منع الأشموني لذلك بقوله :" قوله : (والصحيح منعه مطلقا) ظاهره أن الخلاف جار في مطلق الضمير وليس كذلك بل الخلاف ضمير المخاطب فقط وأما ضمير المتكلم والغائب فنداؤهما ممنوع اتفاقاَ... فلا يقال :يا أنا ولا يا هو ولا يرد انه سمع يا هو يا من لا هو إلا هو لأن هو في مثله اسم للذات العلية لا ضمير."(٥٦)

إنّ هذه الأدلة تحكم الشذوذ في المسألة ،فلم نجد ثمة منفذا نقرب به هذه المسألة ، فضلا عن أن سياق اللغة الرصين يرفض مثل هذا الاستخدام وهذا الأسلوب ، فلا ينادى الضمير ، وما ورد من نحو : يا أنت ويا إيّاك فلا احسب الـ (يا) إلا حرف تنبيه ، إذ بعد أن ينبه المخاطب يتكلم معه بجملة خبرية خالصة ،وهذا الحرف عرف بأنه حرف تنبه كما دخل على (ليت) .والله تعالى أعلم .

٦ . عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة:

إن من الحالات التي عدت الشاذة ووقف عندها النحاة أن يعود الضمير على ما هو متأخر لفظا ورتبة، وقد أشار أبو حيان إلى ذلك بقوله :" وأجاز الكوفيون وأبو حسن نحو : ظننت قائما زيد ولا يجيزه البصريون ولو سمع هذا التركيب كان زيد مبتدأ والجملة قبله خبرا عنه ." (٥٧)، وقد أجاز ابن هشام ذلك في الشعر فقط حيث قال

: " ولا يجيز أكثر النحويين نحو :(زان نوره الشجر) لا في نثر ولا في شعر وأجازه فيهما الأخفش وابن جنّي(٥٨) والطوال وابن مالك احتجاجا بنحو قوله : جزى ربه عني عدي بن حاتم والصحيح جوازه في الشعر فقط ."(٥٩) ويؤيد الأشموني ما ذهب إليه ابن هشام في جواز مجيئه في الشعر فقط ، وعده هو الحق والإنصاف حيث يقول : " وشذ في كلامه تقديم الفاعل الملتبس بضمير المفعول به عليه (نحو : زان نوره الشجر) لما فيه من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ، قال الناظم : والنحويون إلا أبا الفتح يحكمون بمنع هذا ، والصحيح جوازه ، واستدل على ذلك بالسماع وأنشد في ذلك أبياتا منها قوله:

ولو أن مجداً أخلد الدهر واحدا من الناس أبقى مجده الدهر مطعما

.... وذكر لجوازه وجها من القياس ، وممن أجاز ذلك قبله وقبل أبي الفتح الأخفش من البصريين والطوال من الكوفيين، وتأول المانعون بعض هذه الأبيات بما هو خلاف ظاهرها، وقد أجاز بعض النحاة ذلك في الشعر دون النثر وهو الحق والإنصاف لأن ذلك إنما ورد في الشعر ."(60) وإلى هذا القول ذهب ابن عقيل واستشهد لما ذهب بقول الشاعر :

لما رأى طالبوه مصعبا ذعروا وكاد لو ساعد المقدور ينتصر."(٦١)

وعن اختلاف النحاة في هذه المسألة يقول الصبان :" واختلف في نحو: (زان نوره الشجر) باختلاف العامل هنا في مرجع الضمير وملابسه واتحاده في زان نوره الشجر فهو طالب للمرجع أيضا فكأنه متقدم رتبة ." (٦٢)

وأرى أن منع مثل هذه الحالة يأتي من إلغاء الجانب المعنوي الذي يؤديه الكلام ، واقتصر للكلام على اللفظ الذي يؤديه ، وأهمل ما يقدمه اللفظ من معنى ، فهم إن جاء في الكلام ما يطابق الصيغ المشهورة التي تعتادها أسماعهم أخذوا بها، وإلا فإنهم تمادوا بالحكم بالشذوذ على كثير من الأساليب التي برع فيها كثير من الشعراء وغيرهم . فالذي أراه أن عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة يجوز في الشعر وفي

النثر لكن بما يجعله مفهوما ومحصورا ومحددا في ذهن السامع ، أي أنه إذا احتوى ما يوضح معناه، كأن يحتوي على قرينة لفظية أو معنوية فلا مانع، أما إن لم يكن كذلك فهو مردود . فنحو: (زان نوره الشجر) معلوم فيه أن عود الضمير إلى الشجر لأن المعنى لا يسمح بغيره . فهو لا يختلف عن قولنا : زان الشجر نور القمر ، وما دام الحديث عن القمر قد سبق فالقرينة وجدت معنىَ لا لفظا .والله تعالى أعلم .

٧ . الفصل بين الجار والمجرور:-

إن تأثير حروف الجر في ما بعدها لفظي ، فتقتضي لأن تؤدي عملها : الإلصاق و المجاورة التي تمنحها ذلك؛ لهذا عد ما كان من الفصل بين الجار و المجرور عند بعض النحاة شذوذاَ، فقد قال ابن عصفور :" ولا يفصل بين الجار و المجرور إلا في نادر الكلام نحو ما حكاه الكسائي من قول بعضهم (أخذته بأرى ألف درهم) أو في ضرورة شعر نحو قوله :

مخلفة لا يستطاع ارتقاؤها وليس إلى منها النزول سبيل"(٦٣)

وقال ابن مالك :" وكما فصل بين المضاف و المضاف إليه فصل بين حرف الجر و المجرور به إلا أنه قليل. ...و حكي الكسائي في الاختيار الفصل بالقسم بين حرف الجر و المجرور، نحو:(اشتريته بوالله درهم) أراد بدرهم والله." (٦٤)،
و أما أبو حيان فإنه لم يجوز ذلك وقال :" ولا يجوز الفصل بين حرف الجر ومجروره وقد سمع شيء من الفصل و ذلك في ضرورة الشعر نحو : وليس إلى منها النزول سبيل ." (٦٥)
وفي اختيار لم يجوز الأشموني هذه الحالة فقال :" ولا يجوز الفصل بين حرف الجر و مجروره في الاختيار ،وقد يفصل بينهما في الاضطرار بظرف أو مجرور.. وندر الفصل بينهما ف النثر بالقسم نحو : اشتريته والله درهم." (٦٦)
وقد نقل صاحب الهمع زيادة كان شذوذاَ في فصلها بين الجار والمجرور حيث قال :" وشذ زيادتها بين الجار والمجرور في قوله :

سراة بني أبي بكر تسامى على كان المسومة العراب ."(٦٧)

وما أعرفه أن النحاة يتسامحون في حذف (حرف الجر) وإبقاء عمله ما لم يتسامحوا في غيره، وذلك ما نجده في (واو) رب ، حيث إن (رب) مطرد حذفها وإبقاء عملها . فالسماح بالفصل بين الجار والمجرور من باب أولى؛ لأنه أقل تأثيرا من الحذف ، فالحذف لا يكسب ما بعده المجاورة لا من قريب ولا من بعيد ، والحالة نفسها التي ذكرها النحاة في أدوات الشرط الجازمة لفعلين ، فقد عللوا عدم تأثيرها في الثاني بالابتعاد وعدم التأثير، في حين إن كلام العرب الفصحاء يرد ذلك لورود مثل هذه الحالات في الشعر ومن قبله القرآن ، فليس الفصل عائقاَ والله أعلم .

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

فقد أنهيت بحث السائل التي اخترتها لتكون ميدان بحثي هذا الذي تتبعت فيه ما قال النحويون بشذوذه من الاستعمالات ، وكان من نتائج هذا البحث أنني رأيت العجالة والشيوع لبعض الأحكام هما ما حدا بعض النحويين تقليدها والقول بها ، بل وافق في بحث بعضها أن أجد من النحويين من يشوب حكمه الاضطراب ، فهو يحكم على استعمال في كتاب له بالشذوذ ثم تجده يحكم على الاستعمال نفسه بأنه لغة وليس شاذا في كتاب آخر له ، ومما يسجل بعد هذا البحث ، أن ثمة ظلما لحق كثيرا من الاستعمالات والمسائل عندما حكم من حكم بشذوذها ، لهذا أوصي من يجد في

نفسه الهمة من طلبة الماجستير والدكتوراه أن يستقرئ ما شاع شذوذه عند النحويين وبتفحص تلك الأحكام التي سيظهر عدم الدقة في إصدار الحكم بشذوذها ، على أن بعض تلك المسائل أو تلك الاستعمالات أكد البحث شذوذه لما سجل عليه من مخالفة لصحيح ما عرف العرب في لغتهم، فأرجو أن أكون قد وفقت في بحثي هذا والله ولي التوفيق .

الهوامش

١ البيت لجرير بن عطية بن الخطفي ، ينظر :شرح ابن عقيل ، ١ / ٦٨

٢ البيت لسحيم بن وثيل الرباحي، ينظر : المصدر السابق نفسه، ١ /٦٩

٣. شرح ابن عقيل ، ١ / ٦٨

٤ . ينظر : المصدر السابق نفسه

٥ . ينظر : شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، ١ / ١٩١

٦ . شرح الكافية الشافية ، ١/ ٢٠٠

٧ . أسرار العربية ، لأبي البركات الأنبا ري ، ١ / ٦٩

٨ . علل التثنية ، لابن جني ، ١ / ٨٥

٩ . ينظر : شرح التسهيل ، لابن مالك ، ١ /٧٤

١٠ . ينظر : شرح الأشموني على ابن عقيل ، ١ / ٨٩

١١ . حاشية الصبان على شرح الأشموني ، ١ / ٨٩

١٢ . ينظر:المصدر السابق نفسه

١٣ . حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، ١ / ٥٤

١٤ . الكتاب ، لسيبويه ، ١/ ٣٥

١٥ . الفتح ، (٢٧)

١٦ . المقتضب ، للمبرد ، ٤/ ١٣٦

١٧ . أبو عمر الجرمي صالح بن إسحاق أبو عمر الجرمي النحوي مولى بجيلة بن أنمار بن الغوث وإنما قيل له الجرمي لأنه كان ينزل فيهم ؛ مات سنة خمس وعشرين ومائتين بأصبهان ، الوافي بالوفيات ، لابن أيبك الصفدي ، ١٦ / ١٤٤

١٨. إبراهيم ، (٤٥)

١٩ . شرح الكافية ، للرضي ، ١ / ١٨٦

٢٠ . ارتشاف الضرب ، لأبي حيان ،٣ / ٥١

٢١ . أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام ، ١١١

٢٢. شرح ابن عقيل ، ١ / ٥٧٩

٢٣ . شرح الأشموني ، ٢ / ٩٠

٢٤ . حاشية الصبان على شرح الأشموني ، ٢/ ٩٠

٢٥ . حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، ١ / ١٩٦

٢٦ . الكتاب ، ١ /٣٨

٢٧ . أوضح المسالك ، ١١

٢٨ . المقتضب ، ٤ / ٣٣٦

٢٩ . الأصول في النحو ، لابن السراج ، ٢ /٥٤

٣٠ . شرح المفصل ، لابن يعيش ، ٨ / ٨

٣١ . المقرب ، لابن عصفور ، ١٢٧

٣٢ . شرح الكافية الشافية، لابن مالك ، ٢ / ٦٣٣

٣٣. ارتشاف الضرب ، ٣ / ٥٣

٣٤ . الأعراف ، (٧٩)

٣٥ . لقمان ، (١٤)

٣٦ . أوضح المسالك ، ٩٩

٣٧ . شرح ابن عقيل ، ١ / ٥٣٨

٣٨ . شرح الأشموني ، ٢ / ٩٠

٣٩ . همع الهوامع ن للسيوطي ، ١ / ٢٠٠

٤٠ . حاشية الخضري ، ١ / ١٨٠

٤١ . مجمع الأمثال ، للميداني ،

٤٢ . الكتاب ، ١ / ١٥٩

٤٣ . المقتضب ، ٣ / ٧٠

٤٤ . شرح اللمع ، لابن برهان العكبري ، ١ / ٤٢٥

٤٥ . شرح المفصل ، لابن يعيش ، ٧ / ١١٩

٤٦ . المقرب ، ١٠٩

٤٧ . شرح الكافية الشافية ، ١ / ٤٥٠

٤٨ . ارتشاف الضرب ، ٢ / ١٢١

٤٩ . مغني اللبيب ، لابن هشام ، ١ / ١٥٢

٥٠ . أوضح المسالك ، ٥٥

٥١ . شرح ابن عقيل ، ١ / ٣٢٤

٥٢ . الكتاب ، ١ / ٢٩١

٥٣ . أوضح المسالك ، ٢٠٧

٥٤. شرح الأشموني ، ٣ / ١٣٥

٥٥ . خزانة الأدب ، لعبد القادر البغدادي ، ٢ / ٧

٥٦ . حاشية الصبان ، ٣ / ١٣٥

٥٧. ارتشاف الضرب ، ١/ ٤٨٦

٥٨. قال ابن جني :" وأجمعوا أن ليس بجائز : (ضرب غلامه زيدا) ..... وأما أنا فأجيز أن تكون الهاء في قوله (جزى ربه عني عدي ابن حاتم) عائدة على (عدي) خلافا على الجماعة " ، الخصائص ، لابن جني ، ١ / ٢٩٥

٥٩ . أوضح المسالك ، ٨٦

٦٠ . شرح الأشموني ، ٢ / ٥٨

٦١ . حاشية الصبان ، ٢ / ٦٠

٦٢ . المصدر السابق نفسه

٦٣ . المقرب ، ٢١٦

٦٤ . شرح الكافية الشافية ، ٢ / ٨٣١

٦٥ . ارتشاف الضرب ، ٢ / ٤٧٣

٦٦ . شرح الأشموني ٢ / ٢٣٦

٦٧ . همع الهوامع / ١ / ١٢

المصادر :

١_ ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق د.مصطفى أحمد النحاس ، ط ١ –مصر– ١٩٨٧م.

٢ . أسرار العربية ، لأبي البركات الأنبا ري، تحقيق : د.فخر صالح قدارة ، دار الجيل – بيروت،الطبعة الأولى ، ١٩٩٥

٣_ أصول النحو ، لابن السراج ، تحقيق د.عبد الحسين الفتلى.

٤ _ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ،لأبن هشام ، دار العلوم الحديثة –بيروت–١٩٨٢م.

٥ _ حاشية الخضري على ابن عقيل ، الخضري ، دار إحياء الكتب العربية ، مصر.

٦_ حاشية الصبان على شرح الأشموني ، للصبان ، دار إحياء الكتب العربية ، مصر.

٧_خزانة الأدب ، لعبد القادر البغدادي ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد دار العصور ، مصر.

٨_ الخصائص ، لابن جني ، تحقيق: محمد علي النجار ، طبعة مصورة في بغداد، وزارة الثقافة والإعلام .

٩_ شرح ابن عقيل ، لابن عقيل ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، طبعة مصورة سنة ١٩٨٦م .

١٠_شرح الأشموني ، للأشموني ، دار إحياء الكتب العربية ، مصر .

١١ . شرح التسهيل ، لإبن مالك ، تح: محمد عيد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت.

١٢_ شرح الكافية ، للرضي ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

١٣_ شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، تحقيق : د. عبد المنعم احمد الهريدي ، طبع في السعودية ، ط ١ ، ١٩٨٧م .

١٤_ شرح اللمع ، لابن برهان ، تحقيق : د. فائز فارس ، ط١ ، الكويت ، ١٩٨٤م .

١٥_ شرح المفصّل ، لابن يعيش ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٨٨م .

١٦ . علل التثنية ، لابن جني، تحقيق : د.صبح التميمي ، مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٢

١٧_ الكتاب ، لسيبويه ، تحقيق : د.عبد السلام محمد هارون ، ط٢ ، مطبعة الخانجي ، مصر، ١٩٨٢م .

١٨_مجمع الأمثال ، الميداني ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار القلم – بيروت.

١٩_ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام ، تحقيق : محمد محب الدين ، المكتبة العصرية – بيروت – ١٩٨٧م .

٢٠_ المقتضب للمبرد ، تحقيق : محمد عبد الخالق عظيمة ، عالم الكتب ، بيروت .

٢١_ المقرب ، لابن عصفور ، تحقيق : د. احمد عبد الستار الجواري ، عبد الله الجبوري ، بغداد ، ١٩٨٠م .

٢٢_ همع الهوامع ، للسيوطي ، دار المعرفة – بيروت

٢٣ . الوافي بالوفيات،صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي ،تح :احمد الأرناؤوط ، وتركي مصطفى ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ،ط١ ،٢٠٠٠